

Distr.: General
27 July 2023
Arabic
Original: English

مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية



الفريق العامل المعني بتهريب المهاجرين

فيينا، 5 و6 تشرين الأول/أكتوبر 2023

البند 3 من جدول الأعمال المؤقت*

التطورات والتحديات والممارسات الفضلى في مجال منع

ومكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البحر

التطورات والتحديات والممارسات الفضلى في مجال منع ومكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البحر

ورقة معلومات أساسية من إعداد الأمانة

أولاً - مقدمة

1- أعدت الأمانة ورقة المعلومات الأساسية هذه لتيسير مناقشات الفريق العامل المعني بتهريب المهاجرين في اجتماعه العاشر. وتعرض الورقة مجموعة من المسائل التي قد يود الفريق العامل تناولها أثناء مداولاته، وتقدم معلومات أساسية واعتبارات سياسية بشأن أحدث التطورات والتحديات والممارسات الفضلى في مجال منع ومكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البحر. وتهدف الورقة، على وجه الخصوص، إلى لفت الانتباه إلى المسائل الجارية التي تؤثر على حياة المهاجرين واللاجئين وتقديم إرشادات محتملة حول كيفية معالجة تلك المسائل.

ثانياً - مسائل للمناقشة

2- لعل الوفود تود أن تجمع معلومات عن الأطر والممارسات والتحديات الوطنية ذات الصلة بالأسئلة التالية، ضمن مسائل أخرى تتعلق بتهريب المهاجرين عن طريق البحر، تيسيراً لمداولات الفريق العامل المعني بتهريب المهاجرين بشأن هذا الموضوع:

(أ) ما هي التدابير العملية التي تتخذها الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية بالتعاون فيما بينها للتصدي لتهريب المهاجرين عن طريق البحر؟ وهل تشمل هذه التدابير تدابير لمعالجة الأثر العملي لاختلاف النهج التشريعية إزاء تهريب المهاجرين، وخصوصاً عندما لا يكون القانون الوطني

* CTOC/COP/WG.7/2023/1



لدولة ما متوافقا مع بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمل لاتفاقية الجريمة المنظمة، أو عندما يُخلط في القانون بين الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين؟

(ب) ما هي تدابير أو ممارسات التعاون والتنسيق المحددة القائمة بين الدول الأطراف الساحلية وغير الساحلية للتصدي لتهريب المهاجرين؟

(ج) ما هي استراتيجيات إنفاذ القانون التي تستخدمها الدول الأطراف للتصدي لاستخدام المهريين للتكنولوجيا للقيام بأنشطتهم غير المشروعة في البحر؟

(د) ما هي التدابير التي تستخدمها الدول الأطراف لتعقب التدفقات المالية غير المشروعة المتأتية من تهريب المهاجرين في البحر؟

(هـ) كيف تدعم تشريعات الدول الأطراف وسياساتها وممارساتها المتعلقة بمكافحة التهريب حقوق المهاجرين واللاجئين، ولا سيما في البحر؟ ولدى التصدي لتهريب المهاجرين، ما الذي تفعله الدول الأطراف حاليا لضمان منع الخسائر في أرواح المهاجرين واللاجئين في البحر؟

(و) كيف تكفل الدول الأطراف حاليا المساءلة عن انتهاكات الالتزامات الدولية في البحر أثناء عمليات مكافحة التهريب؟

(ز) ما هي التدابير القائمة أو التي أُخذت لضمان وصول المهاجرين واللاجئين المهريين إلى العدالة وسبل الانتصاف من انتهاكات حقوق الإنسان في البحر؟

(ح) ما هي التشريعات والسياسات والممارسات القائمة على المستوى الوطني التي تُستخدم أو يمكن استخدامها لتسهيل مهمة الجهات الفاعلة الخاصة التي تنفذ عمليات البحث والإنقاذ في البحر التي تشمل المهاجرين أو اللاجئين المعرضين للخطر أو التي تقدم المساعدة لهم؟

التوصيات السابقة للفريق العامل المعني بتهريب المهاجرين بشأن المواضيع ذات الصلة

3- اعتمد الفريق العامل المعني بتهريب المهاجرين، في أعماله السابقة، عدة توصيات عملية لمكافحة ومنع تهريب المهاجرين في البحر⁽¹⁾. وتشدد تلك التوصيات على أهمية إعطاء الأولوية للحفاظ على الأرواح والسلامة عند الكشف عن السفن المستخدمة لتهريب المهاجرين، وعدم اعتبار البحارة الذين يساعدون المهاجرين المهريين المعرضين للخطر في البحر أو ينقذونهم أو يساعدون في إنزالهم إلى الشاطئ مسؤولين جنائيا. وعلاوة على ذلك، يُشجّع على تبادل أفضل الممارسات والإجراءات والمعلومات بشأن كشف حوادث التهريب والتصدي لها من أجل تيسير التحقيقات القائمة على الاستخبارات. ولاحظ الفريق العامل أن التعاون، حسبما تقتضيه المادة 7 من بروتوكول تهريب المهاجرين وقانون البحار الدولي، أساسي أيضا من أجل منع وقمع تهريب المهاجرين في البحر. ووفقا للمبادئ الدولية والمادة 19 من البروتوكول، لاحظ الفريق العامل أيضا وجوب ضمان احترام حقوق المهاجرين المهريين، وعدم التمييز، وعدم الإعادة القسرية، والامتثال لمتطلبات الإبلاغ.

ثالثا- لمحة عامة عن المسائل المطروحة وإرشادات بشأن كيفية معالجتها

4- يتسم تهريب المهاجرين بكونه جريمة أصبحت تثير قلقا بالغا على الصعيد العالمي على نحو متزايد. ويمثل ارتفاع عدد المهاجرين الذين يلقون حتفهم في البحر في سياق رحلات التهريب أمرا مثيرا للقلق. وتشير دراسة

(1) يمكن الاطلاع على جميع التوصيات السابقة للفريق العامل المعني بتهريب المهاجرين، حتى اختتام اجتماعه السابع، في المنشور المعنون تهريب المهاجرين: الخلاصة الوافية والفهرس المواضيعي للتوصيات والقرارات والمقررات.

عالمية أصدرها المكتب المعني بالمخدرات والجريمة حول تهريب المهاجرين لعام 2018، بعنوان البحر⁽²⁾. فالمهاجرون واللاجئون يوضعون غالبا في قوارب مكتظة وغير صالحة للإبحار ويتعرضون لأشكال التهريب الأشد خطورة والمنطوية على العنف وإساءة المعاملة والموت. وبسبب تقييدات سياسات الهجرة والممارسات التشغيلية الرامية إلى ردع الهجرة غير النظامية، بالاقتران بتنامي قوة الجماعات الإجرامية المنظمة الضالعة في تهريب المهاجرين وانتشارها، يصعب بصفة خاصة على الأشخاص المتنقلين الوصول إلى أماكن يمكن أن يكونوا فيها آمنين، ومن ثمّ فهي تعرض حقوق اللاجئين والمهاجرين للخطر⁽³⁾. وإضافةً إلى ذلك، أُبلغ عن عدد من المخاوف، بما في ذلك العوائق والتأخير في إجراء عمليات البحث والإنقاذ في البحر، والتأخير في الإنزال السريع للمهاجرين واللجئين، واحتجاز المهاجرين غير النظاميين وطالبي اللجوء، واتخاذ إجراءات جنائية ضد الجهات الفاعلة في المجال الإنساني التي تقدم المساعدة للاجئين والمهاجرين في البحر⁽⁴⁾.

5- ووفقا لمرصّد تهريب المهاجرين التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب)، تشمل أسباب استخدام الأفراد لخدمات المهريين عدم وجود بدائل للهجرة الآمنة والنظامية، ونقص وثائق السفر المناسبة، ونقص المعرفة بالبدائل، حيثما كانت متاحة⁽⁵⁾. وحيثما لا تتنوع الدول الأطراف نهجا كليا إزاء تهريب المهاجرين، سيظل استخدام المهريين من جانب المهاجرين واللجئين، ولا سيما أولئك الفارين من الحرب أو انتهاكات حقوق الإنسان أو الذين ينتقلون بسبب الفقر أو الأزمات الناجمة عن المناخ، الخيار الوحيد للكثيرين⁽⁶⁾. وعلاوة على ذلك، قد يلجأ الأفراد إلى الانخراط في أنشطة التهريب كآلية للتكيف استجابةً للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية القاسية، وهي حقيقة ينبغي أن تشجع الدول على النظر في بدائل اقتصادية وتطويرها لأولئك الذين قد يقومون في غياب تلك البدائل بتهريب البشر⁽⁷⁾.

(2) *Global Study on Smuggling of Migrants 2018* (United Nations publication, 2018), p. 39

(3) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب)، التعليم من أجل العدالة. سلسلة الوحدات التعليمية الجامعية عن الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين. الوحدة التعليمية 5: تهريب المهاجرين في سياق الهجرة ومحركاتها؛ المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) "تبعات كوفيد-19 على تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر"، الرابط الشبكي:

www.interpol.int/en/News-and-Events/News/2020/COVID-19-impact-on-migrant-smuggling-and-human-trafficking; and Mixed Migration Centre, "Human rights in the context of smuggling: perceptions and experiences of migrants in Mali and Niger" (2023)

(4) Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR), "Lethal disregard": search and rescue and the protection of migrants in the central Mediterranean Sea" (May, 2021); OHCHR, "Coordinated regional action urged to stop Rohingya deaths at sea: UN expert", 22 December 2022; European Union Agency for Fundamental Rights, *Asylum and Migration: Progress Achieved and Remaining Challenges – Overview 2015–March 2023* (Luxembourg, Publications Office of the European Union, 2023), pp. 9 ff.; European Union Agency for Fundamental Rights, "June 2022 update: search and rescue (SAR) operations in the Mediterranean and fundamental rights", 20 June 2022

(5) UNODC Observatory on Smuggling of Migrants, "Research findings on migrant smuggling from Nigeria", September 2022, and "Key findings on the characteristics of migrant smuggling in West Africa, North Africa and the Central Mediterranean", 20 May 2021

(6) *Global Study on Smuggling of Migrants 2018* (United Nations publication, 2018), pp. 6 and 37–38. انظر أيضا Bali Process on People Smuggling, Trafficking in Persons and Related Transnational Crime, 2023 Adelaide Strategy for Cooperation, para. 7

(7) International Organization for Migration (IOM), "El tráfico ilícito de migrantes en América Central y México (7) en el contexto de la COVID-19", 25 February 2021 والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "البحث عن بدائل لمهربي البشر في النيجر" 9 آب/أغسطس 2017.

رابعاً - تهريب المهاجرين في البحر: التحديات وأفضل الممارسات

التحقيق مع المهريين وملاحقتهم قضائياً

6- يلجأ المهاجرون واللاجئون إلى المهريين لأسباب متعددة تدفعهم إلى البحث عن الأمان وحياة أفضل في مكان آخر، بما في ذلك النزاع والاضطهاد والتطلع إلى تحسن الوضع الاقتصادي. وغالباً ما تكون قنوات الهجرة الآمنة والنظامية محدودة ولا يمكن الوصول إليها بالنسبة للعديد من الأفراد، ما يتركهم في أوضاع يشعرون فيها بأنهم مضطرون إلى الانتقال، دون خيارات عملية أخرى تُذكر عدا الاعتماد على المهريين. وتُعرض شبكات التهريب الأشخاص المتقلين لخطر متزايد من العنف وسوء المعاملة والاستغلال، بل وحتى الموت. وكما ناقش الفريق العامل المعني بتهريب المهاجرين في عام 2021، من المفهوم بشكل متزايد أنه من خلال الحد من إمكانيات الهجرة النظامية، أدت السياسات التقييدية بدلاً من ذلك إلى زيادة الطلب على خدمات التهريب⁽⁸⁾. وفي دراسة عن درب شمال غرب أفريقيا (المحيط الأطلسي)، لاحظ مرصد تهريب المهاجرين التابع للمكتب أن تكثيف أنشطة مراقبة الحدود من أجل مكافحة تهريب المهاجرين قد أدى بالمهريين إلى سلوك دروب أطول وأكثر خطورة، مع ما يترتب على ذلك من آثار خطيرة على حماية حقوق الإنسان الخاصة بهم⁽⁹⁾. وتعتبر الفقرة 3 من المادة 6 من بروتوكول تهريب المهاجرين أن الظروف التي تُعرض للخطر، أو يُرَجَّح أن تُعرض للخطر، حياة أو سلامة المهاجرين أو التي تستتبع معاملة المهاجرين معاملة لاإنسانية أو مهينة ظروفًا مشددة للعقوبة في الجرائم المتعلقة بتهريب المهاجرين.

7- وينطوي تهريب المهاجرين عن طريق البحر على العديد من المخاطر والانتهاكات. ويشكل سوء الأحوال الجوية، وتدني جودة المعدات، ونقص المؤن، والافتقار إلى مهارات الملاحة بعض الأخطار التي تهدد الحياة⁽¹⁰⁾. وفي بعض الحالات، قد يذهب المهريون إلى حد القتل المتعمد للمهاجرين أو تعريض حياتهم للخطر كجزء من أساليب عملهم من أجل تخريب السفن أو توجيه المهاجرين الموجودين على متنها للقيام بذلك من أجل التسبب بالخطر في عرض البحر، ودفع الدولة الساحلية إلى الاضطلاع بواجبها المتمثل في إنقاذ الأشخاص المعرضين للخطر بمجرد أن تبلغ السفن المنطقة البحرية التابعة لبلدان المقصد⁽¹¹⁾. وفي حالات أخرى، ولغرض تجنب اعتراض السلطات، يؤدي تهور المهريين أيضاً إلى إلقاء المهاجرين في البحر بعيداً عن الشاطئ. وتعتبر هذه ممارسة مميّزة بالنسبة إلى المهاجرين⁽¹²⁾، حتى عندما يكون البحر هادئاً.

8- وهناك أيضاً آراء مختلفة وفهم متباين بين الجهات الفاعلة المستجيبة حول ما إذا كان المهاجرون أو المهريون هم الذين يتولون قيادة المراكب. وكثيراً ما يكلف أحد المهاجرين بالقيادة حين تُستخدم مراكب أصغر حجماً أو قوارب مطاطية. وفي بعض الأحيان، يختار المهريون القبطان من بين المهاجرين، ثم يدربونه على كيفية قيادة القارب. وقد تستمر عملية التعليم هذه بضع ساعات فقط، وقد لا تُنفذ سوى قبل وقت قصير من الرحلة الفعلية. وفي بعض الأحيان، قد يُختار شخص ما على أساس مهاراته، بينما في حالات أخرى، قد لا يمتلك

(8) انظر وثائق الاجتماع، بما في ذلك التوصيات المعتمدة، للدورة الثامنة للفريق العامل في عام 2021. انظر أيضاً، UNODC Education for Justice. Series of university modules on migrant smuggling. Module 5: migrant smuggling in the broader context of migration and its factors; INTERPOL, "COVID-19 impact on migrant smuggling and human trafficking", available at www.interpol.int/en/News-and-Events/News/2020/COVID-19-impact-on-migrant-smuggling-and-human-trafficking

(9) UNODC Observatory on Smuggling of Migrants, "Migrant Smuggling from the Northwest African Coast to the Canary Islands (Spain)", July 2022, p. 35. انظر أيضاً، *Abused and Neglected: A Gender Perspective on Aggravated Migrant Smuggling Offences and Response* (United Nations publication, 2021), p. 6

(10) المرجع نفسه، الصفحة 32. انظر أيضاً، UNODC Observatory on Smuggling of Migrants, "Key findings on the characteristics of migrant smuggling in West Africa, North Africa and the Central Mediterranean", 20 May 2021, p. 15

(11) *Abused and Neglected: A Gender Perspective on Aggravated Migrant Smuggling Offences and Response*, p. 40

(12) المرجع نفسه.

المهاجر أي مهارات في قيادة القوارب ولكنه يدعي ذلك ليتمكن من السفر مجاناً أو بسعر مخفض⁽¹³⁾. وفي بعض الأحيان يكون القبطان صياد سمك أو بحاراً متمرساً وظفه المهريون خصيصاً بسبب مهاراته⁽¹⁴⁾. وهذا هو الحال بصفة خاصة على درب شمال غرب أفريقيا، حيث لا يسافر منظمو القارب عادةً على متنه، بل يوظفون بدلاً من ذلك أحد المهاجرين لقيادته ويعتمدون على ذلك الشخص لعبور البحر. ويدخل سائقو القوارب في اتفاقيات مخصصة للمرور المجاني أو المخفض مقابل الإبحار بالقارب⁽¹⁵⁾. وهناك أيضاً حالات استُخدم فيها القصر لقيادة القوارب⁽¹⁶⁾. وهذا يعني أن الأشخاص على متن السفن الذين يُقبض عليهم بتهمة التهريب قد لا يكونون أعضاء في جماعات تهريب إجرامية منظمة، أو إذا كانوا كذلك، فإنهم عادةً ما يكونون عناصر إجرامية منخفضة المستوى في هذه الجماعات. وعلى السلطات التي تتصدى للتهريب في البحر أن تنظر إلى ما هو أبعد من القارب وركابه للكشف عن شبكة التهريب التي تقف وراءه⁽¹⁷⁾. ومما يؤسف له أن هناك أدلة شحيحة على إجراء تحقيقات أو اتخاذ إجراءات قانونية في وقت لاحق ضد المنظمين أو الأعضاء الأعلى مرتبة في منظمات التهريب.

9- وعلى نحو متزايد، فإن أسلوب العمل الذي تستخدمه شبكات التهريب هو عدم الصعود على متن القارب الذي يحمل المهاجرين⁽¹⁸⁾. فعلى سبيل المثال، في قضية إيطالية⁽¹⁹⁾، هُرب المهاجرون من مصر في قاربين. وعندما اقتربوا بما فيه الكفاية من إيطاليا، فُصل القارب الأكبر عن القارب الأصغر، وكُلّف المدعى عليه وبعض القصر بقيادة القارب الأصغر مقابل إعفائهم من رسوم التهريب الخاصة بهم. وفي هذه الحالة، أُدين المدعى عليه بتهمة تقتضي عقوبة مشددة وهي تدبير الدخول غير المشروع عن طريق جماعة منظمة عبر وطنية من أجل الحصول على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى (أي عدم دفع رسوم السفر)، رغم التسليم بعدم إمكانية إثبات التآمر مع الجماعة الإجرامية المنظمة⁽²⁰⁾.

10- ولذلك، يتحتم على السلطات، عند جمع الأدلة حول المهريين، التحقيق في الشبكة التي تقف وراءهم، مع مراعاة أن شبكة التهريب قد تعمل عبر عدة بلدان وعدة قارات⁽²¹⁾. ومن المهم أيضاً ربط التحقيقات المتعلقة بالتحركات في البحر بالتحقيقات المتعلقة بالتحركات براً وجواً. فعلى سبيل المثال، في البلدان الساحلية التي يغادر منها المهاجرون، هناك فرصة للتحقيق بنشاط في الوسائل المستخدمة لتصيد الناس والمراكز المستخدمة لجمعهم معاً قبل المغادرة، ولاعتراض تلك الوسائل والمراكز. وهذه هي الطريقة التي يمكن بها اكتشاف المنظمين، وخاصة المهريين من المستويين المتوسط والعالي⁽²²⁾.

(13) المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، ورقة مناقشة: تهريب المهاجرين عن طريق البحر، 2011، الصفحة 31.

(14) المرجع نفسه.

(15) UNODC Observatory on Smuggling of Migrants, "Migrant Smuggling from the Northwest African Coast to the Canary Islands (Spain)", July 2022, p. 24

(16) المرجع نفسه.

(17) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ورقة مناقشة: تهريب المهاجرين عن طريق البحر، 2011، الصفحة 48.

(18) المرجع نفسه، الصفحة 46.

(19) UNODC, Sharing Electronic Resources and Laws on Crime (SHERLOC) knowledge management portal, Case law database, Case No. 13/13 Reg. Gen. Corte di Assise di Catania, Italy, 2015

(20) انظر Proc. Nr 675/2016 R.I.M.C.

(21) المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، ورقة مناقشة: تهريب المهاجرين عن طريق البحر، 2011، الصفحة 48.

(22) المرجع نفسه.

11- ويتسم التعاون الدولي، ولا سيما على المستوى العملي على طول دروب محددة لتهرب المهاجرين، بأهمية بالغة لتأمين الأدلة ذات الصلة. ويشمل هذا التعاون تبادل الاستخبارات الجنائية فيما بين بلدان المنشأ والعبور والمقصد. ولا بد من توافر إرادة سياسية قوية والتزام طويل الأجل لتحقيق ذلك بنجاح⁽²³⁾.

12- ويرتبط تحد آخر بإرساء الولاية القضائية في سياق الحوادث المتصلة بتهريب المهاجرين في أعالي البحار، ولا سيما تلك المتصلة بالسفن التي لا تحمل علم دولة تسجيلها. وفيما يتعلق بالسفن التي تحمل علما، فإن المادة 8 من بروتوكول تهريب المهاجرين واضحة من حيث ضرورة الحصول على إذن من دولة العلم للتأكد من التسجيل واعتلاء السفينة وتفتيشها واتخاذ التدابير المناسبة لمكافحة تهريب المهاجرين، ومن حيث ضرورة الحصول على ذلك التعاون على وجه السرعة من السلطة المعيّنة في دولة العلم. غير أنه فيما يتعلق بالسفن التي لا تحمل علما، تنص الفقرة 1 من المادة 8 من البروتوكول على أنه يجوز للدولة الطرف أن تطلب مساعدة دول أطراف أخرى لقمع استعمال السفينة في تهريب المهاجرين. وبما أنه يمكن استخدام الوسائل القسرية في مثل تلك الظروف، فإن لضمان حماية حقوق الإنسان الدولية للمهاجرين المعنيين واحترام قانون اللاجئين أهميته البالغة⁽²⁴⁾.

13- وثمة تحد رئيسي آخر جار في التحقيق في تهريب المهاجرين عن طريق البحر وملاحقة مرتكبيه قضائيا، وهو الافتقار إلى فهم متسق للجريمة والتعاريف الجنائية فيما بين الدول. وبعض البلدان لم تدرج بعد في أطرها القانونية الداخلية تشريعات تخص مكافحة تهريب المهاجرين في أطرها تحديدا. وفي هذه الحالات، قد لا يوجه إلى المهريين سوى تهمة ارتكاب جرائم متصلة بالهجرة أو بالبحر وليس الجرائم عبر الوطنية الخطيرة، المنصوص عليها في بروتوكول تهريب المهاجرين. وقد يؤدي غياب التعاريف المتسقة عبر البلدان إلى اتباع نهج تنفيذية مختلفة، أو على الأقل إلى اتخاذ قرارات مختلفة في حالات محددة. وقد يعني عدم التناغم بين بلدان المنشأ والعبور والمقصد مواجهة صعوبة في تنسيق أي تدابير تتخذ. ومن أجل استهداف المهريين الرفيعي المستوى، من الضروري التأكيد على الروابط بين التحقيقات في التحركات في البحر وتلك المتعلقة بالتحركات في البر والجو⁽²⁵⁾. وفي هذا الصدد، إذا لم تكن هناك نظم حماية مضمونة للشهود، فقد يحجم المهاجرون المهريون عن إفشاء المعلومات. كما يخشى معظمهم من الإبلاغ عن المعلومات لأنهم قد يعاملون كمجرمين نتيجة لوضعهم غير القانوني، وقد يُرحّلون بعد بدء التحقيق.

14- وتؤد الرسوم التي يدفعها المهاجرون دخلا كبيرا، وهي تعتمد عادةً على المسافة التي ستقطع، وعدد المعابر الحدودية، والظروف الجغرافية، ووسائل النقل، واستخدام وثائق سفر أو هوية مزورة، وخطر الانكشاف⁽²⁶⁾. ولذلك من الأهمية بمكان فهم النظم المالية وراء تهريب المهاجرين، وكيفية غسل أرباح هذه الجريمة⁽²⁷⁾. ويستخدم المهريون طرقا مختلفة للدفع، بما في ذلك الدفع المسبق أو طريقة "الدفع أولا بأول" أو

(23) *Migrant Smuggling in Asia and the Pacific: Current Trends and Challenges*, vol. 2 (United Nations publication, 2018), pp. 126–127

(24) أشار فرانسوا كريبو، المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين، وفرانسيسكو كاريون مينا، رئيس لجنة الأمم المتحدة المعنية بحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، في بيان مؤرخ 23 تشرين الأول/أكتوبر 2015، إلى خطر تعريض سلامة المهاجرين على متن السفن للخطر وانتهاك مبدأ عدم الإعادة القسرية، مع الإشارة إلى قرار مجلس الأمن 2240 (2015)، الذي يمنح صلاحيات استثنائية لمكافحة تهريب المهاجرين، بما في ذلك استخدام جميع التدابير المتناسبة مع الظروف المحددة لمواجهة مهربي المهاجرين أو المتجرين بالبشر. الرابط الشبكي: www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=16641&LangID=E

(25) المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، "ورقة مناقشة: تهريب المهاجرين عن طريق البحر"، 2011، الصفحة 46. انظر أيضا: بوابة تقاسم الموارد الإلكترونية والقوانين المتعلقة بالجريمة (SHERLOC)، قاعدة بيانات السوابق القضائية؛ Global Initiative against Transnational Organized Crime, *Maritime People Smuggling and Its Intersection with Human Trafficking in South and South East Asia: Trends and Issues*, March 2023, pp. 31 ff

(26) *Global Study on Smuggling of Migrants*, p. 5

(27) المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، "ورقة مناقشة: تهريب المهاجرين عن طريق البحر"، الصفحة 48.

تحويل الرسوم عند النجاح في الوصول إلى الوجهة⁽²⁸⁾. ويدفع المهاجرون في الغالب للمهربين نقدا مباشرة أو يودعون النقد على دفعات صغيرة في الحسابات المصرفية لأشخاص طبيعيين تُسحب عندئذ بسرعة⁽²⁹⁾. ويمكن استثمار العائدات الإجرامية في العقارات والسلع العالية القيمة والأعمال التجارية المشروعة في كل من بلد المنشأ وبلد المقصد⁽³⁰⁾. وغالبا ما يستخدم المهربون نظام "الحوالة" المصرفي لتحويل الأموال من ولاية قضائية إلى أخرى، ما يسبب صعوبات أمام التحقيقات المالية⁽³¹⁾. ولهذه الأسباب، لم يسفر سوى عدد محدود من التحقيقات في تهريب المهاجرين عن تحقيقات في غسل الأموال⁽³²⁾. ويمكن بذل جهود أكبر في معظم الدول لاستهداف مرتكبي جرائم التهريب ومصادرة عائداتهم من أجل تثبيط النشاط الإجرامي ذي الصلة.

15- ويستخدم المهربون على نحو متزايد منصات التواصل الاجتماعي، مثل فيسبوك وإنستغرام وتليغرام وفير وتيك توك ويوتيوب، للإعلان عن خدماتهم والتواصل مع العملاء المحتملين⁽³³⁾. ويستفيد المهربون ومحتالو الوثائق بشكل خاص من إخفاء الهوية والتوافر وتنوع العملاء من خلال العديد من أدوات الاتصال القائمة على التكنولوجيا، ويمكنهم إخفاء هوياتهم الحقيقية لحماية أنفسهم من إجراءات إنفاذ القانون⁽³⁴⁾. ومن خلال هذه الأدوات، يوفر المهربون معلومات عن دروب الهجرة والخدمات اللوجستية، ويتبادل المستخدمون تجاربهم المتعلقة بالمحاولات وقصص النجاح في رحلة هجرتهم⁽³⁵⁾. وقام المركز الأوروبي لمكافحة تهريب المهاجرين التابع لوكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون (اليوروبول)، جنبا إلى جنب مع وحدة إحالة محتويات الإنترنت التابعة للاتحاد الأوروبي داخل المركز الأوروبي لمكافحة الإرهاب التابع لليوروبول، بإعداد وتنسيق نشاط إحالة فيما يخص منشورات وسائل التواصل الاجتماعي، واستهدف العديد من حسابات وسائل التواصل الاجتماعي. وركزت أنشطة الإحالة على جمع المحتويات على الإنترنت التي تروج لخدمات تهريب المهاجرين، وشملت حسابات وسائل التواصل الاجتماعي التي تعلن عن تيسير الإصدار غير المشروع لوثائق الهوية وجوازات السفر والتأشيرات المزورة وبيعها. ثم أحيلت الحسابات إلى مقدمي الخدمات عبر الإنترنت مع طلب مراجعتها مقارنة بشروط الخدمة، الأمر الذي أدى إلى إغلاق العديد من الحسابات⁽³⁶⁾. كما تستخدم جماعات التهريب خدمات الرسائل المشفرة لأغراض التنسيق والاتصال، وهذا يخلق عقبات أمام سلطات إنفاذ القانون في مجال التحقيق وأدلة الإثبات. ويمكن للشراكات مع شركات التكنولوجيا أن تعزز تأمين الأدلة، على سبيل المثال، من خلال تبادل عناوين بروتوكول الإنترنت وملفات تعريف العملاء وغير ذلك من المعلومات الشخصية وفقا للقوانين المعمول بها⁽³⁷⁾.

16- ومن أجل تعزيز التُّهَج والاستراتيجيات المتبعة في التحقيق في تهريب المهاجرين وملاحقة مرتكبيه قضائيا، ينبغي للسلطات الرجوع إلى اتفاقية الجريمة المنظمة وبروتوكول تهريب المهاجرين، اللذين يوفران

European Union Agency for Law Enforcement Cooperation (Europol), *European Migrant Smuggling Centre: 6th Annual Report* (Luxembourg, Publications Office of the European Union, 2022), p. 10 (28)

Financial Action Task Force, *Money Laundering and Terrorist Financing Risks Arising from Migrant Smuggling*, (Paris, 2022), p. 20 (29)

(30) المرجع نفسه.

(31) المرجع نفسه، الصفحة 21.

(32) المرجع نفسه، الصفحة 59.

Frontex and Europol, "Digitalisation of migrant smuggling: digital tools and apps enabling facilitation" (July 2021), p. 6 (33)

.Ioana-Raluca Rusu, "Digital criminalisation and migrant smuggling" (2022), *Int'l J Legal & Soc Ord* 283 (34)

Global Initiative against Transnational Organized Crime, *Maritime People Smuggling and Its Intersection with Human Trafficking in South and South East Asia: Trends and Issues*, p. 37 (35)

.Europol, *European Migrant Smuggling Centre: 6th Annual Report*, p. 12 (36)

(37) للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر الوثيقة CTOC/COP/WG.7/2022/2.

الإطار القانوني الدولي الرئيسي للتصدي لهذه الجريمة. وينبغي للدول أن تنظر في تعزيز التعاون، وخصوصاً من خلال تبادل المعلومات، واستخدام قواعد البيانات القائمة والمعلومات المركزية عن تهريب المهاجرين، وبرامج مساعدة الشهود وحمائهم، من أجل جمع معلومات قيمة تفيد التحقيقات التي يمكن أن تستهدف المنظمين الرئيسيين لعمليات التهريب. وقد أثبتت أفرقة التحقيق المشتركة فعاليتها⁽³⁸⁾، وهي قادرة على التحقيق في الجوانب المالية والإلكترونية للجريمة. ويمكن للدول أيضاً أن تعزز تعاونها وفهمها للطابع عبر الوطني لتهريب المهاجرين بتبادل قضاة الاتصال فيما بين بلدان المنشأ والعبور والمقصد.

البحث والإنقاذ

17- تقدر المنظمة الدولية للهجرة أنه من كانون الثاني/يناير إلى نهاية حزيران/يونيه 2023، لقي ما لا يقل عن 195 شخصاً حتفهم في القارة الأمريكية غرقاً في رحلتهم للوصول إلى الشمال⁽³⁹⁾، ولقي 151 شخصاً آخرين حتفهم أثناء عبور المحيط الأطلسي إلى جزر الكناري والقرن الأفريقي إلى اليمن⁽⁴⁰⁾، ولقي 1 849 شخصاً حتفهم أثناء عبور البحر الأبيض المتوسط في محاولتهم الوصول إلى أوروبا⁽⁴¹⁾. وفي الأونة الأخيرة، غرق قارب كان في طريقه من ليبيا إلى إيطاليا قبالة سواحل اليونان، ما أسفر عن وفاة 78 شخصاً، ويُعتقد أن مئات آخرين في عداد المفقودين⁽⁴²⁾. ووقع حادث آخر مؤخراً على الطريق إلى جزر الكناري، حيث يُخشى أن يكون 30 مهاجراً قد لقوا حتفهم⁽⁴³⁾. كما أُبلغ عن حوادث مماثلة في مناطق أخرى هذا العام، بما في ذلك قارب منطلق من مدغشقر غرق في المحيط الهندي في الطريق إلى مايوت⁽⁴⁴⁾، وقارب غرق في البحر الكاريبي بالقرب من سانت كيتس ونيفيس⁽⁴⁵⁾.

18- ووفقاً لدراسة أجراها المكتب عن جرائم تهريب المهاجرين التي تستلزم تشديد العقوبة⁽⁴⁶⁾، يمكن أن تعزى الوفيات في البحر، في جملة أمور، إلى تعرض عدد كبير من المهاجرين لمخاطر أعالي البحار على مدى فترة طويلة من الزمن؛ وطريقة عمل مهربي المهاجرين، بما في ذلك استخدام القوارب المكتظة إلى جانب عدم إجادة العديد من المهاجرين السباحة، وغياب معدات السلامة، وشح الغذاء والوقود؛ وتعمد قتل المهاجرين

(38) Financial Action Task Force, *Money Laundering and Terrorist Financing Risks*: CTOC/COP/WG.3/2020/2 (38) *Arising from Migrant Smuggling*, p. 35

(39) IOM, "Missing migrants – Americas region". Available at https://missingmigrants.iom.int/region/americas?region_incident=All&route=All&year%5B%5D=11681&incident_date%5Bmin%5D=&incident_date%5Bmax%5D=

(40) IOM, "Missing migrants – Africa region". Available at https://missingmigrants.iom.int/region/africa?region_incident=All&route=All&year%5B%5D=11681&incident_date%5Bmin%5D=&incident_date%5Bmax%5D=

(41) IOM, "Missing migrants – Mediterranean region". Available at https://missingmigrants.iom.int/region/mediterranean?region_incident=All&route=All&year%5B%5D=11681&month=All&incident_date%5Bmin%5D=&incident_date%5Bmax%5D=

(42) Associated Press, "At least 79 dead after overcrowded migrant vessel sinks off Greece; hundreds may be missing", June 14, 2023. Available at <https://apnews.com/article/greece-italy-libya-migration-368f1bfd97774bda9c77195>; Helena Smith, "At least 78 people drown as refugee boat sinks off Greece", *The Guardian*. Available at: <https://www.theguardian.com/world/2023/jun/14/scores-drown-refugee-boat-sinks-off-greece>

(43) Sam Jones and Helena Smith, "At least 35 people feared dead after dinghy sinks en route to Canary Islands", *The Guardian*, 21 June 2023

(44) Associated Press, "Boat carrying migrants from Madagascar sinks; 34 drown", 15 March 2023. Available at: <https://apnews.com/article/migration-migrants-madagascar-mayotte-indian-ocean-1414bac0626537e0726f4a4d28110969>

(45) Reuters, "At least 3 dead, 13 missing after boat capsizes near St. Kitts", 28 March 2023. Available at: <https://www.reuters.com/world/americas/least-3-dead-13-missing-after-boat-capsizes-near-st-kitts-2023-03-28/>

(46) *Abused and Neglected: A Gender Perspective on Aggravated Migrant Smuggling Offences and Response*

أو تعريضهم للخطر أو تخريب السفن على أيدي المهاجرين من أجل التسبب بالخطر في عرض البحر ودفع الدول الساحلية إلى الاضطلاع بواجب الإنقاذ. وتبين الدراسة أيضا كيف أن حياة النساء تُعرض للخطر بشكل مختلف وأكثر حدة، على سبيل المثال، كيف أنهن يُجبرن عادةً على الجلوس وسط القوارب المطاطية لحمايتهن، ولكنه أيضا المكان الذي يصبح فيه أكثر عرضة لخطر الدهس أو الاختناق عندما يكون القارب في مأزق، وحيث تختلط مياه البحر بالوقود وتنتج عن ذلك مادة خطيرة تحرق الجلد.

19- وتتناول المادة 16 من بروتوكول تهريب المهاجرين تدابير الحماية والمساعدة، وتشدد على أنه يجب على كل دولة طرف أن تتخذ، بما يتسق مع التزاماتها بمقتضى القانون الدولي، كل التدابير المناسبة، بما في ذلك سن التشريعات عند الاقتضاء، لصون وحماية حقوق الأشخاص الذين يكونون هدفا للتهريب، وبخاصة الحق في الحياة والحق في عدم الخضوع للتعذيب أو غيره من أشكال المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وتشير المادة 9 من البروتوكول إلى أنه عندما تتخذ الدول الأطراف تدابير ضد السفن للتصدي لتهريب المهاجرين، ينبغي لها أن تكفل سلامة الأشخاص الموجودين على متنها ومعاملتهم معاملة إنسانية. وأخيرا، تقتضي المادة 7 من الدول الأطراف أن تتعاون إلى أقصى حد ممكن على منع وقمع تهريب المهاجرين عن طريق البحر، وفقا لأحكام قانون البحار الدولي.

20- وإضافة إلى المادة 19 من بروتوكول تهريب المهاجرين، تنطبق أيضا قوانين دولية أخرى. فالفقرة 1 من المادة 98 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار تنص على ضرورة أن تطالب كل دولة ريان السفينة التي ترفع علمها بتقديم المساعدة لأي شخص وجد في البحار معرضا لخطر الضياع والتوجه بكل ما يمكن من السرعة لإنقاذ أي أشخاص في حالة استغاثة⁽⁴⁷⁾. وتعتبر الاتفاقية الدولية للبحث والإنقاذ في البحر أن مرحلة الاستغاثة هي الحالة التي يوجد فيها يقين معقول بأن شخصا أو سفينة أو مركبة أخرى مهددة بخطر جسيم ووشيك وتتطلب مساعدة فورية⁽⁴⁸⁾. ويمتد الالتزام بالإنقاذ ليشمل أي شخص معرض للخطر في البحر، بغض النظر عن جنسية ذلك الشخص أو مركزه أو الظروف التي يُعثر عليه فيها⁽⁴⁹⁾. وقد أعادت المنظمة البحرية الدولية التأكيد على هذه الالتزامات في مبادئها التوجيهية بشأن معاملة الأشخاص الذين يتم إنقاذهم في البحر، التي تنص على أن المساعدة الفورية التي تقدمها السفن في البحر عنصر أساسي في خدمات البحث والإنقاذ العالمية، ومن ثم فإنها يجب أن تظل أولوية رئيسية لربابنة السفن وشركات الشحن ودول العلم، وأنه ينبغي لربابنة السفن أن يفهموا الالتزامات بموجب القانون الدولي بمساعدة الأشخاص المعرضين للخطر في البحر وأن يلتزموا بها⁽⁵⁰⁾. وينبغي للدول أيضا أن تتسق بين منظماتها للبحث والإنقاذ وأن تقوم، عند الاقتضاء، بتنسيق عمليات البحث والإنقاذ التي تقوم بها مع العمليات التي تقوم بها الدول المجاورة⁽⁵¹⁾.

21- ويجب إنزال كل شخص يُنقذ في البحر على وجه السرعة في مكان آمن، وهو يُعرّف بأنه موقع تُعتبر فيه عمليات الإنقاذ منتهية؛ وهو مكان لم تعد فيه سلامة أرواح الناجين معرضة للخطر، وحيث يمكن تلبية احتياجاتهم الإنسانية الأساسية (مثل الغذاء والمأوى والاحتياجات الطبية)؛ ويمكن منه اتخاذ ترتيبات النقل المتعلقة بوجهة الناجين

(47) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1833, No. 31363؛ دخلت حيز النفاذ في 16 تشرين الثاني/نوفمبر 1994.

(48) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1405, No. 23489؛ اعتمدت في 27 نيسان/أبريل 1979، ودخلت حيز النفاذ في 22 حزيران/يونيه 1985.

(49) الاتفاقية الدولية للبحث والإنقاذ في البحر، المرفق، الفقرة 2-10. ويرد حكم مماثل في القاعدة 33 من الاتفاقية الدولية لسلامة الأرواح في البحر.

(50) قرار لجنة السلامة البحرية (MSC.167(78)، المرفق 34، الفقرتان 1-3 و1-5-1.

(51) الاتفاقية الدولية للبحث والإنقاذ في البحر، المرفق، الفقرة 3-1-1.

التالية أو النهائية، مع مراعاة الظروف الخاصة لكل فرد⁽⁵²⁾. ولا ينبغي اعتبار السفينة مكانا آمنا لمجرد أن الناجين لم يعودوا عرضة لخطر مباشر محقق عند صعودهم على متن السفينة⁽⁵³⁾. وللقاش حول "المكان الآمن" لكل من اللاجئين والمهاجرين المهريين صلة ببروتوكول تهريب المهاجرين لأن الإنقاذ في البحر يحدث في سياق حركات الهجرة المختلطة، حيث توجد في أي سيناريو معين للأشخاص الذين يتم إنقاذهم في البحر مجموعة معقدة من المهاجرين تشمل المهاجرين المهريين واللاجئين والأشخاص المتجر بهم.

22- ويمثل الإنزال حدثا رئيسيا يجب معالجته في التصدي الشامل لتهريب المهاجرين. وعندما يُنزل المهاجرون واللاجئون في مكان لا يُعتبر آمنا، لا تخاطر الدول، رهنا بالموقع، بانتهاك مبدأ عدم الإعادة القسرية فحسب، بل ينبغي لها أيضا أن تدرك أنه قد تنشأ فرص للإجرام، بما في ذلك بالنسبة إلى مهريي المهاجرين والمتجرين بالبشر. فعلى سبيل المثال، قد يُحتجز اللاجئون والمهاجرون في مثل تلك الحالات على نحو غير قانوني، وقد يُحتجزون كرهائن مع طلب الفدية من أسرهم، ويكونون عرضة لأشكال أخرى من انتهاكات حقوق الإنسان والاستغلال.

23- وقد أبلغت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، في سعيها إلى تحديد انتهاكات حقوق الإنسان ذات الصلة وتوثيقها وتحليلها، عن حالات تخلف عن تقديم المساعدة الفورية والفعالة لقوارب تحمل مهاجرين معرضين للخطر في وسط البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك من قبل السلطات الحكومية المسؤولة عن تنسيق أنشطة البحث والإنقاذ، وكذلك ربان سفن ودول أعلامهم⁽⁵⁴⁾. كما لوحظت حالات في خليج البنغال، حيث أفاد أشخاص تقطعت بهم السبل في البحر بأن السلطات البحرية تخلفت عن مساعدتهم⁽⁵⁵⁾. وفي تقرير موجّه إلى مجلس حقوق الإنسان في عام 2021، أشار المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين إلى حالات تأخير في استجابات البحث والإنقاذ وكذلك إلى التخلف عن الاستجابة لنداءات الاستغاثة في حالات كلفت المهاجرين حياتهم أو جعلتهم في وضع يرثى له⁽⁵⁶⁾.

24- ويهدف الاتفاق الذي أبرمته رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) مؤخرا بشأن عمليات البحث والإنقاذ جوا وبحرا إلى تعزيز التعاون في مجال عمليات البحث والإنقاذ جوا وبحرا بين الدول الأعضاء في الرابطة، وهو يتضمن عنصرا قويا بشأن التعاون يشدد على الحاجة إلى تبادل المعلومات والخبرات المتصلة بالبحث والإنقاذ⁽⁵⁷⁾.

25- واعتمدت المفوضية الأوروبية سياسات مهمة ذات أولوية ومبادئ توجيهية استراتيجية بشأن البحث والإنقاذ، ولا سيما لتعزيز التعاون في مجال البحث والإنقاذ فيما بين سلطات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ومع السلطات الأخرى التي قد تشارك في أنشطة البحث والإنقاذ. وينبغي تدريب جميع الدوريات

(52) قرار لجنة السلامة البحرية (MSC.167(78)، المرفق 34، الفقرة 6-12. انظر أيضا "Rescue at sea: a guide to principles and practice as applied to refugees and migrants", jointly published by UNHCR, the International Maritime Organization and the International Chamber of Shipping in 2015.

(53) قرار لجنة السلامة البحرية (MSC.167(78)، المرفق 34، الفقرة 6-13.

(54) OHCHR, "Coordinated regional action urged to stop Rohingya deaths at sea: UN expert", 22 December 2022.

(55) OHCHR, "Coordinated regional action urged to stop Rohingya deaths at sea: UN expert", 22 December 2022.

(56) A/HRC/47/30. لا يوجد تعريف متفق عليه دوليا للصد، وقد وصف المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين ما يعنيه المصطلح في التقرير.

(57) الصكوك القانونية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا. متاحة في:

https://agreement.asean.org/search/advance.html?name_of_instrument=&if_status=&id_area_cooperation=&id_doc_ument_type=&docs_start=01%2F01%2F2023&docs_end=23%2F06%2F2023&signature_place=&type=docs

والأصول التقنية المشاركة في مراقبة الحدود البحرية تدريباً مناسباً، بما في ذلك على الحقوق الأساسية⁽⁵⁸⁾. وأنشأت المفوضية الأوروبية أيضاً فريق الاتصال الأوروبي المعني بالبحث والإنقاذ للتمكين من إجراء حوار بشأن تنفيذ الإطار القانوني للبحث والإنقاذ والممارسات المستجدة بهذا الشأن⁽⁵⁹⁾.

26- كما وُضعت ضمانات تهدف إلى حماية الحقوق الأساسية فيما يتعلق بالوكالة الأوروبية لحرس الحدود والسواحل (فرونكس)، وهي تشمل بشكل خاص الالتزام بتعيين مراقبين للحقوق الأساسية⁽⁶⁰⁾ يتمثل دورهم في التقييم المستمر لامتنال الأنشطة التنفيذية للحقوق الأساسية، وتقديم المشورة والمساعدة في هذا الصدد، والمساهمة في تعزيز الحقوق الأساسية كجزء من الإدارة الأوروبية المتكاملة للحدود، وفي أنشطة التدريب التي تضطلع بها الوكالة بشأن الحقوق الأساسية، بوسائل منها توفير التدريب على الحقوق الأساسية⁽⁶¹⁾.

27- وينبغي للدول الأطراف أن تنظر في تدريب خفر السواحل والمؤسسات الأخرى المسؤولة عن تنسيق وإجراء عمليات البحث والإنقاذ في البحر على الالتزامات والمعايير الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة بحماية الأشخاص في البحر.

28- وكذلك تضطلع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومؤسسات أمناء المظالم بدور متزايد في التحقيق مع منتهكي الحقوق على الحدود، وكذلك إحالة القضايا إلى المحاكم⁽⁶²⁾.

29- ولكي تحول الدول دون وقوع خسائر في الأرواح في البحر وتقي بالتزاماتها الدولية، ينبغي أن تكفل تقديم المساعدة السريعة والفعالة إلى جميع المهاجرين المعرضين للخطر في البحر؛ وتجري تحقيقات مستقلة ومحايدة ووافية في جميع الادعاءات المتعلقة بالتخلف عن مساعدة المهاجرين المعرضين للخطر في البحر؛ وتتعاون بشكل كامل وتضمن تبادل المعلومات المتعلقة بحالة المهاجرين المعرضين للخطر داخل منطقة البحث والإنقاذ ذات الصلة مع جميع الجهات الفاعلة المعنية؛ وتتأكد من أن المسؤولين عن البحث والإنقاذ أو تقديم المساعدة في البحر مدربون تدريباً مناسباً للقيام بعملهم بطريقة متوافقة مع حقوق الإنسان؛ وأن تمتنع عن تسيير عمليات الصد و"الانسحاب" التي تقوم بها دول أخرى أو جهات فاعلة من غير الدول أو عن المشاركة فيها بما

(58) European Commission, "Communication from the Commission to the European Parliament and the Council .establishing the multiannual strategic policy for European integrated border management", 14 March 2023

(59) European Commission, "Commission Recommendation (EU) 2020/1365 on cooperation among Member States concerning operations carried out by vessels owned or operated by private entities for the purpose of search and rescue activities", 23 September 2020 <https://ec.europa.eu/transparency/expert-groups-register/screen/expert-groups/consult?lang=en&groupId=3752&fromMeetings=true&meetingId=27635>

(60) European Union Agency for Fundamental Rights, *Asylum and Migration: Progress Achieved and Remaining Challenges – Overview 2015–March 2023*, p. 12

(61) Regulation (EU) 2019/1896 of the European Parliament and of the Council of 13 November 2019 on the European Border and Coast Guard and repealing Regulations (EU) No. 1052/2013 and (EU) 2016/1624, art. 110

(62) European Union Agency for Fundamental Rights, *Asylum and Migration: Progress Achieved and Remaining Challenges – Overview 2015–March 2023*, p. 12
Greek National Human Rights Commission, "Recording mechanism of incidents of informal forced returns: interim report – January 2023"; Defensor del Pueblo, "The ombudsman has initiated an action to request information about the shipwreck of a small boat that was heading to the Canary Islands", 23 June 2023

ينتهك حق المهاجرين في التماس الحماية⁽⁶³⁾. ويمكن للدول أيضا أن تنتظر في إعادة رفع أعلام السفن في مياهاها الوطنية من أجل منع انتهاكات حقوق الإنسان ومخاطر الاستغلال والتصدي لها⁽⁶⁴⁾.

العقبات التي تعترض تقديم المساعدة الإنسانية إلى المهاجرين المهريين وتجريم ذلك

30- تُعرّف المادة 3 من بروتوكول تهريب المهاجرين تهريب المهاجرين بأنه تدبير الدخول غير المشروع لشخص ما إلى دولة طرف ليس ذلك الشخص من رعاياها أو من المقيمين الدائمين فيها، وذلك من أجل الحصول، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى. وقد أُدرجت الإشارة في التعريف إلى "منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى" للتشديد على نية إدراج أنشطة الجماعات الإجرامية المنظمة التي تعمل لغرض الربح، مع استثناء أنشطة من يوفر الدعم للمهاجرين بدوافع إنسانية أو بسبب صلات عائلية وثيقة. وكما يرد في الملحوظات التفسيرية فيما يتعلق بجلسات التفاوض الخاصة بالدول، ليس القصد من البروتوكول تجريم أنشطة أفراد الأسرة أو جماعات الدعم كالمنظمات الدينية أو غير الحكومية⁽⁶⁵⁾. ومع ذلك، في إعلان التقدم المحرز الصادر عن منتدى استعراض الهجرة الدولية، الذي نُشر في عام 2022، أشارت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى أن المهاجرين لا يزالون يجدون صعوبة في الوصول إلى المساعدة الإنسانية والحصول عليها، بما في ذلك جهود البحث والإنقاذ والرعاية الطبية، وهو ما يخلق حالات من الضعف ويزيد من حدتها. وأحرز تقدم محدود في التمييز بين أنشطة شبكات التهريب وتقديم المساعدة ذات الطابع الإنساني الخالص للمهاجرين على طول دروب محفوفة بالمخاطر وفي ظروف أخرى تتعرض فيها حياتهم أو سلامتهم للخطر. ففي كثير من الحالات، اعتُبر تقديم هذه المساعدة عملا غير قانوني⁽⁶⁶⁾.

31- وفرضت الدول قيودا على المنظمات غير الحكومية في المشاريع ذات الصلة، وفي بعض الحالات، بشأن المسائل المتصلة بممارسات الدول على الحدود، كما واجهت إلغاء تسجيلها وفُرضت عليها عقوبات جنائية بسبب قيامها بعملها⁽⁶⁷⁾. ولاحظ المدافعون عن المهاجرين والباحثون توجهها متزايدا ومؤثرا تصف السلطات فيه أعمال المساعدة الإنسانية (مثل توفير المأوى أو الطعام، والإسعافات الأولية أو الرعاية الطويلة الأمد والنقل، لتفادي أمور منها التعرض لعوامل البيئة أو الإرهاق) بالتهريب⁽⁶⁸⁾.

32- وأفادت وكالة الحقوق الأساسية التابعة للاتحاد الأوروبي مؤخرا أنه في حين أن سفن المجتمع المدني أنقذت سابقا عددا كبيرا من المهاجرين المعرضين للخطر في البحر، فإنها تواجه، منذ عام 2018، العديد من العقبات في القيام بذلك. وذكرت الوكالة أنه منذ عام 2016، بدأت السلطات الوطنية 60 إجراء جنائيا وإداريا ضد أفراد طواقم وسفن⁽⁶⁹⁾. وشملت المسائل الأكثر شيوعا التي لاحظتها سلطات الموانئ العدد المفرط من الركاب، وعدم عمل أصول السفن على النحو الصحيح، والأعداد غير المتناسبة من سترات النجاة على متن

(63) OHCHR, "Lethal disregard": search and rescue and the protection of migrants in the central Mediterranean Sea", pp. 12 ff.

(64) IOM, *Protection of Migrants at Sea* (Bangkok, 2018), p. 27. انظر أيضا Global Initiative against Transnational Organized Crime, *Maritime People Smuggling and Its Intersection with Human Trafficking in South and South East Asia: Trends and Issues*, p. 41.

(65) الملحوظات التفسيرية، A/55/383/Add.1، الفقرة 88، الأعمال التحضيرية.

(66) A/RES/76/266، الفقرة 33.

(67) Council of Europe, *Pushed Beyond the Limits: Four Areas for Urgent Action to End Human Rights Violations at Europe's Borders* (April 2022), p. 36.

(68) *Abused and Neglected, A Gender Perspective on Aggravated Smuggling Offences and Response*, p. 73.

(69) European Union Agency for Fundamental Rights "Table 2: Legal proceedings by EU Member States against private entities involved in SAR operations in the Mediterranean Sea (June 2022)".

السفن، وعدم كفاية أنظمة الصرف الصحي لعدد الأشخاص الذين يُحتمل إنقاذهم، مع تسبب هذه الأنظمة في تلوث بيئي. ولاحظت الوكالة أيضا أنه بالنظر إلى الإجراءات الجنائية والإدارية، ومصادرة السفن، وأعمال الصيانة الإلزامية، فإن بعض هذه الأصول محجوزة في الموانئ، ولذا فهي غير قادرة على القيام بعمليات البحث والإنقاذ. ومن بين 21 من الأصول، هناك 10 أصول عاملة حاليا. ومن بين هذه الأصول العشرة، تضطلع سبعة أصول بعمليات البحث والإنقاذ. وهناك أربعة أصول محجوزة في الموانئ في انتظار الإجراءات القانونية. وترسو سبع سفن حاليا لأسباب فنية أخرى⁽⁷⁰⁾.

33- وتشمل الاتجاهات الأخرى التي لوحظت التأخير في العثور على ميناء آمن، حيث توجد حالات تبقى فيها السفن في عرض البحر لعدة أيام⁽⁷¹⁾، وتحديد موانئ بعيدة للإنزال، ومنع عمليات الإنقاذ المتعددة في العملية الواحدة، وفرض غرامات باهظة على منظمات البحث والإنقاذ⁽⁷²⁾. وتزيد هذه الممارسات من المخاطر التي تتعرض لها حياة المهاجرين واللاجئين في البحر، وهي تتعارض مع الالتزامات الدولية بالإنزال الفوري في مكان آمن ومع واجب تقديم المساعدة للأشخاص المنكوبين. وبناءً على ذلك، ينبغي للدول أن تسعى إلى زيادة تبادل المعلومات والتعاون مع الجهات الفاعلة المشاركة في عمليات البحث والإنقاذ، ولا سيما المنظمات غير الحكومية في المواقع التي تكون فيها عمليات البحث والإنقاذ محدودة. وينبغي للدول أيضا أن تضع بروتوكولات وإجراءات تشغيلية موحدة للاتصال والتعاون والتنسيق على الصعيدين الإقليمي والوطني بين السلطات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية المشاركة في البحث والإنقاذ والمساعدة على الإنزال والتصدي لتهرب المهاجرين. وينبغي أيضا ضمان اتخاذ ترتيبات يمكن التنبؤ بها للإنزال في الوقت المناسب في مكان آمن⁽⁷³⁾.

خامسا - الاستنتاج

مجالات العمل الرئيسية

34- يفرض تهريب المهاجرين عن طريق البحر تحديات كبيرة ومتميزة على الدول الأطراف، التي يجب أن تشارك في جهود متضافرة وأن تقيم تعاونا على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. ويمكن للدول أن تنظر في اتخاذ بعض الإجراءات التالية⁽⁷⁴⁾ للتصدي لهذه الظاهرة:

(أ) من أجل زيادة الكشف عن تهريب المهاجرين في البحر، ينبغي تقديم دعم مستمر إلى الدول الساحلية في الكشف عن الحوادث، من خلال الدوريات المشتركة، أو الدوريات التي تقوم بها الوكالات المتخصصة، أو توفير الموارد التقنية والبشرية، ولا سيما للدول الجزرية الصغيرة، لتخفيف عبء القيام بدوريات في مناطق البحث والإنقاذ؛

(ب) ينبغي مواصلة التشريعات الداخلية مع بروتوكول تهريب المهاجرين، ويجب تنفيذ الأحكام المتعلقة باعتراض تهريب المهاجرين في البحر مع إيلاء الاعتبار الواجب للقانون الدولي لحقوق الإنسان

(70) European Union Agency for Fundamental Rights, "June 2022 update".

(71) European Union Agency for Fundamental Rights "Table 3: Vessels kept at sea for more than 24 hours while waiting for a safe port, January–15 June 2022".

(72) OHCHR, "Italy: Proposed new sea rescue law puts more lives at risk – Türk", 16 February 2023.

(73) قرار لجنة السلامة البحرية (MSC.167(78)، المرفق 34. انظر أيضا "Rescue at sea: a guide to principles and practices as applied to refugees and migrants"; UNODC, "The concept of place of safety under international law and the respect of the rights of migrants and refugees rescued at sea by all States", press release, 18 May 2022.

(74) المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، "ورقة مناقشة: تهريب المهاجرين عن طريق البحر".

والقانون الدولي للاجئين. ويجب أن يكون جميع الأشخاص المشاركين في عمليات الاعتراض مجهزين لتقييم الاحتياجات الخاصة للأشخاص على متن السفن وأوجه ضعفهم والتصدي لها؛

(ج) على وكالات إنفاذ القانون اغتنام كل فرصة للتحقيق في تهريب المهاجرين في البحر، بوسائل منها تحديد مرتكبي جرائم التهريب وغيرها من الجرائم المرتكبة أثناء عمليات التهريب في البحر والتي قد تؤدي إلى تشديد الجريمة، بل وقد تتسبب في وفاة المهاجرين. وينبغي صوغ وتنفيذ تدابير سياساتية وقانونية وقضائية أكثر ملاءمة وكفاءة للتصدي للتهريب في ظروف مشددة للعقوبة تراعي أوجه الضعف والاعتبارات الجنسانية في تدابير التصدي التي تعتمدها الدول؛

(د) لتعزيز التحقيق مع المهريين العاملين على البرّ الذين ينظمون تهريب المهاجرين في البحر، ينبغي لأجهزة إنفاذ القانون أن تستفيد من قواعد البيانات على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، وأن تعزز التعاون الرسمي وغير الرسمي على السواء فيما بين بلدان المنشأ والعبور والمقصد على طول دروب التهريب المشتركة من أجل جمع المعلومات الاستخباراتية ذات الصلة. وقد تنظر الدول أيضا في اتخاذ تدابير لبناء الثقة لدى المهاجرين الذين يجري إنقاذهم واعتراضهم، من أجل جمع المعلومات عن المهريين العاملين على البرّ؛

(هـ) من أجل ضمان إنقاذ المهاجرين المهريين في البحر وفقا لقانون البحار الدولي، ينبغي للدول أن تضمن إعطاء الأولوية لواجب الإنقاذ، وأن تعالج أي ادعاءات بشأن التخلّف عن الإنقاذ في البحر وعمليات الصّد؛

(و) لضمان إنزال المهاجرين المهريين على النحو المناسب، ينبغي اتخاذ ترتيبات لإنزالهم في مكان آمن يحكمه نظام بحري وليس أهداف مراقبة الهجرة.

35- هناك حاجة ماسة إلى تعزيز ممارسات البحث والإنقاذ القائمة والتعاون في هذا المجال بالنظر إلى ارتفاع تكلفة العمليات الفاشلة - كان الربع الأول من عام 2023 هو الأكثر فتكا بالمهاجرين الذين يعبرون البحر الأبيض المتوسط منذ عام 2017⁽⁷⁵⁾. وينبغي تعزيز آليات الرصد لتقييم فشل عمليات البحث والإنقاذ وانتهاكات حقوق الإنسان، وينبغي اعتبار الجهات الفاعلة التي تقدم المساعدة الإنسانية جزءا من تدابير التصدي لتهريب المهاجرين⁽⁷⁶⁾.

36- ولا تزال البيانات المتعلقة بالتهريب عن طريق البحر شحيحة⁽⁷⁷⁾، وهي تستند في معظمها إلى أعداد الوافدين أو إلى عدد المهاجرين الذين يُقبض عليهم على الحدود⁽⁷⁸⁾، على الرغم من تزايد إقرار الدول بالأهمية البالغة للبيانات في تحسين تدابير التصدي. فعلى سبيل المثال، يحث الاتفاق العالمي بشأن الهجرة البلدان على استخدام بيانات دقيقة ومصنفة كأساس لسياسات الهجرة القائمة على الأدلة، ولكن لا تزال هناك ثغرات⁽⁷⁹⁾. ولذلك، هناك حاجة إلى بذل جهود عالمية لجمع البيانات ذات الصلة عن تهريب المهاجرين عن طريق البحر من أجل وضع سياسات وممارسات أكثر فعالية لمنع هذه الجريمة.

37- وفي هذا الصدد، يمكن للتُّهج التعاونية، بما في ذلك تبادل المعلومات وتنفيذ العمليات المشتركة ومواءمة الأطر القانونية، أن تعزز القدرة على تعطيل شبكات التهريب والقبض على الجناة.

(75) United Nations News, "Central Mediterranean: Deadliest first quarter for migrant deaths in six years", 12 April 2023.

(76) انظر أيضا 7. Bali Process, 2023 Adelaide Strategy for Cooperation, para. 7.

(77) *Global Study on Smuggling of Migrants*, p. 12.

(78) IOM, *Migrant Smuggling Data and Research: A Global Review of the Emerging Evidence Base* (Geneva, 2016).

(79) A/RES/76/266، الفقرة 48.

38- وبما أن العبور عن طريق البحر لا يشكل سوى جزء واحد من سلسلة الهجرة، ينبغي للدول الأطراف أن تتنظر في زيادة تعزيز مسارات الهجرة النظامية. ومن خلال توفير قنوات هجرة يسهل الوصول إليها ومدارة بشكل جيد، يقل احتمال لجوء الأفراد إلى الرحلات غير النظامية والخطيرة التي ييسرها المهربون. ومن خلال التسليم بأن حوادث التهريب عن طريق البحر هي في أغلب الأحيان عناصر لدروب تهريب معقدة وأطول بكثير، يمكن للدول الأطراف أن تسعى إلى بناء ما يلزم من تعاون وتبادل للمعلومات للتصدي للشبكات الإجرامية المنظمة التي تديم تهريب المهاجرين ولا تعبأ بتدابير التصدي المحدودة والمحلية.